مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

السياسات الزراعية وأثرها في الإنتاج والإنتاجية الزراعية دراسة مشاريع النيل الأبيض السودان

عفراء علي عبد القادر محمد [١] دفع الله الطيب يوسف الحسين[٢] ربيع محمد عبد الرحيم علي[٢] حسن أحمد حسن الشيخ[٢]
[١]جامعة الامام المهدي، كلية الاداب، قسم الجغرافيا
[٢]جامعة بخت الرضا، كلية الاداب، قسم الجغرافيا

تاريخ الاستلام: 2022/09/01م **تاريخ النشر:** 2022/09/29م

مستخلص
هدفت الدراسة للتعرف على أهم الآثار الناجمة عن تدهور الإنتاج والإنتاجية الزراعية نتيجة تأثرها بالسياسات الزراعية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى أن هناك تقلص في المساحات المزروعة بالمحاصيل بنسبة ٦٠% وتغيراً في التركيبة المحصولية بسيادة المحصول الواحد (الذرة) قياسا بفترة ما قبل الخصخصة الزراعية مما ترتب عليه قلة العائدات الاقتصادية الزراعية، وقد أدى ذلك إلى ترك الكثير من المزارعين الزراعة والنزوح إلى مناطق أخرى. أوصت الدراسة بضرورة أعادة تأهيل مشاريع النيل الأبيض الزراعية، ووضعها تحت إدارات حكومية مباشرة وذلك لأهميتها كقطاع استراتيجي لتوفير الأمن الغذائي.
كلمات مفتاحية : السياسات الزراعية، الإنتاج، الإنتاجية الزراعية، مشاريع النيل الأبيض.

Abstract
The study aimed to find out the main reasons behind production and agricultural productivity deterioration according to the agricultural policies. The study was dependent on historical, descriptive, analytical approaches. The main result of the study was that there is a decline in the whole cultivated area reached 60% beside the changes of crops yields, compared with privatization period. So the study recommended that, there is a necessity to establish new policies to solve the agricultral schemes problems under governmental control to supply food security.
Keywords: Agricultural Policies, Production ,Agricultural Productivity,White Nile schemes

مقدمة
تعد الزراعة أقدم نشاط بشري اقتصادي على وجه الأرض ، حيث أنها تهدف إلى توفير أهم مقومات الحياة، وهو إنتاج الغذاء للإنسان والحيوان، ومن الناحية الاقتصادية تعمل الزراعة على إنتاج المحاصيل النقدية اللازمة للتصنيع وغيرها من المنتجات التي تدعم الاقتصاد الوطني، كما توفر سبل العيش لغالبية السكان. وقد تطورت الزراعة عبر المراحل الزمنية المختلفة من زراعة بدائية تعتمد على الوسائل التقليدية في الري والعمليات الزراعية إلى زراعة متقدمة تستخدم أحدث الوسائل التقنية المتطورة (الحفيان :١٩٩٥م). فالزراعة في الدول النامية عموماً تعتبر مركزاً للنشاط الاقتصادي ومصدراً مهماً للدخل القومي، والسودان كواحد من تلك الدول نجده يسعى إلى دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي وذلك لتأمين احتياجاته من الغذاء، حيث نجد أن إستراتيجيات التنمية في السودان ابتداءً من الخطة العشرية عام ١٩٦٠م-١٩٧٠م وانتهاء بالخطة الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢م) وكانت جميعها موجهه نحو التركيز على القطاع الزراعي ليكون رائداً لعملية التنمية الاقتصادية (التقرير الاقتصادي السنوي:٢٠١٣م). ويقوم القطاع الزراعي بدور محوري في اقتصاديات التنمية، وهو المحك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بالسودان، وترجع أهمية الزراعة لوجود المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والمُناخ الملائم بجانب تعدد إمكانيات أساليب الري المختلفة، بالإضافة إلي وجود الأيدي العاملة الرخيصة والقادرة على العمل الزراعي. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة وغيرها إلي تعدد النظم الزراعية في السودان، مما مكن من إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية بالمشاريع الزراعية المروية الكبرى والمشاريع الزراعية المطرية. وتهدف هذه الدراسة للتعرف على السياسات الزراعية وأثرها في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية بمنطقة الدراسة.

مشكلة الدراسة: تعرضت منطقة الدراسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى تدني في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وقد نتج عن هذا التدني تحولات اقتصادية واجتماعية تمثلت في تزايد معدلات الفقر بين سكان المنطقة، وتدهور في الخدمات الاجتماعية بالمنطقة وتزايد معدلات الهجرة، عليه تمت صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:
١/ هل السياسيات الزراعية ساهمت في تدني الإنتاجية الزراعية بالمنطقة؟
٢/ هل أثر تدنى الإنتاجية الزراعية في تدهورالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الدراسة ؟

فروض الدراسة: بنيت الدراسة على الفرضيات التالية
١/ إن تعدد السياسات الزراعية ساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية بالمنطقة.
٢/ إن تدني الإنتاجية الزراعية ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الدراسة.

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن مشاريع النيل الأبيض الزراعية لها دور مهم في التنمية الاقتصادية، وكذلك أهمية المنطقة من حيث وجود المؤهلات والموارد التي يمكن استثمارها ودورها في زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منها ودفع عجلة التنمية على مستوى المنطقة بصفة خاصة، والسودان بصفة عامة.

الدراسات السابقة

ركز تريلسباخ (Trilsbach;1983): على أنماط التغيرات الريفية الجغرافية في وسط السودان، على منطقة شمال وغرب الدويم وقد اختار هذه المنطقة لأنها عانت من التصحر الذي اجتاح منطقة الساحل الأفريقي، وتناولت الدراسة الأنماط النظرية للتصحر والتنمية الريفية، ودراسة التغيرات في كمية الأمطار ، كما اهتمت الدراسة بمعرفة أنماط الزراعة وأنواع الري الموجودة بالمنطقة.

درس ديفز: (Davis;1985) الموارد الطبيعة والتنمية الريفية في الأراضي الجافة في المنطقة شمال الدويم ، قد تطرقت إلى التغيرات والمؤثرات على البيئة الطبيعية حيث أرجعت تلك التغيرات في المناطق الريفية إلى التخطيط من أعلى إلى أسفل والذي تجاهل الخصائص التركيبية والحضارية والتقليدية للسكان وأدى ذلك إلى عدم التماثل بين السكان والبرامج التخطيطية.

سلط (عجيمي: ١٩٨٨م): الضوء على الموارد الطبيعية والبشرية في شمال النيل الأبيض، تعرضت لطبيعة السكان واستخدامهم للأراضي الزراعية، وأن تدهور الموارد الطبيعية في المنطقة يرجع إلى أعداد الحيوانات الكبيرة التي ترعى في مراعي ضيقة لا تفي باحتياجاتها من الغذاء ،مما نتج عنه مظاهر الجفاف التي أثرت في اقتصاديات المنطقة.

كشف (Prasad;1991): عن مشاكل الريف الهندي وتناول الزراعة والتنمية الاقتصادية بأن فائض الإنتاج الزراعي يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، وتناول توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين ودور المنظمات الحكومية والطوعية في العمل الزراعي، والدراسة في مجملها تشير إلى مشاكل الإنتاج الزراعي في الهند التي تعكس الكثير من ملامح الشبه في واقع الزراعة في الريف السوداني.

بحث (علي:٢٠٠٤م): عن عوامل وأثار التدهور في مشاريع النيل الأبيض بمحافظة كوستي. أوضحت الدراسة أن تدهور المشاريع الزراعية بمنطقة الدراسة يتمثل في تدهور النظم الطبيعية والبشرية بالمنطقة والذي انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، كما أبانت الدراسة بأن مشاريع النيل الأبيض الزراعية كانت في الماضي مشاريع ناجحة والإنتاجية الزراعية بها عالية والمساحات الزراعية بها كبيرة، كما أوردت بأن المشاريع الزراعية شهدت تدني في إنتاجية القطن من ٤ - ٥ قنطار للفدان في بداية السبعينات إلى ٢ قنطار للفدان في نهاية التسعينات، وأيضاً أوضحت الدراسة بأن تدهور المشاريع الزراعية بمنطقة الدراسة يرجع إلى تداخل العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية والإدارية متمثلة في الجفاف الذي أصاب المنطقة خلال الأعوام ١٩٨٤،١٩٩٠،١٩٩٥م وما نتج عنه من تدهور في الغطاء النباتي وانخفاض خصوبة التربة وزحف الرمال، وأن النظم المتعاقبة على الحكم وعلى إدارة المشاريع الزراعية أدت لضعف الإدارات الحكومية وتدهور نظم الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة.

حاول (الحسين:٢٠١٢): الوقوف على أهم الدواعي والأسباب لتطبيق برامج الخصخصة بتلك المشاريع ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نتجت عن تطبيق تلك البرامج على المجتمعات الزراعية الريفية ،وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج : أن ضعف التمويل والأداء الإداري من الأسباب الرئيسة لخصخصة مشروعات منطقة الدراسة الناشئة عن تغير سياسات الدولة تجاه مشاريع الإعاشة في المنطقة ، كما ساهمت الخصخصة في تدني الإنتاج الزراعي والحيواني مما أدي إلى تدني مستوى دخل المزارع ،هذا إلى جانب تأثيرها الواضح في مستوى الخدمات الاجتماعية (تعليم ، صحة، مياه شرب)، وكذلك أثرت في الخصائص البيئية الطبيعية والبشرية بمنطقة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير التمويل اللازم لكل المراحل الزراعية لعدم مقدرة المزارع المالية للقيام بعمليات التمويل الزراعي . وكذلك أوصت بضرورة الفصل الإداري للإدارات العاملة في هذه المشاريع لتتحمل كل إدارة مسئولياتها تجاه المزارعين . وأوصت في مجال الخدمات الاجتماعية بضرورة دعم خدمات التعليم والصحة والمساهمة الجادة في توفير مياه الشرب من قبل الدولة . كما أوصت بضرورة محاربة شجرة المسكيت التي غطت مساحات واسعة بتلك المشاريع.

التقارير والورش وأوراق العمل

أبان تقرير لجنة دراسة الإنتاج الزراعي في مؤسستي النيل الأبيض والنيل الأزرق الزراعيتين عام ١٩٨٣م إلى أن المؤسستين تعاني العديد من المشاكل ذات الطابع المحلي، وأهم المعوقات التي تواجه المؤسستان ذات طابع مشترك تنشأ عن مسببات وعوامل مشتركة أدت إلى تدهورالإنتاج الزراعي وهذه العوامل تتمثل في الظروف المادية الاقتصادية كمشاكل نقص المواد البترولية والتمويل حيث أن عدم قيام المؤسستين برأس مال عام قد أدى إلى لجوئهما إلى التمويل المصرفي وتحمل فوائد عالية لتمويل المحاصيل والعمليات الزراعية. تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٠م : الذي أرجع أسباب المشكلة إلى الضعف المتأصل في الاقتصاد السوداني وعدم عدالة توزيع

الدخل والسياسة الزراعية في مكننة القطاع الزراعي التقليدي وارتفاع معدل النموالسكاني السريع والعمالة وسرعة النمو الحضري والهجرة وأخيراً الجفاف والتصحر. أما تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام : ١٩٩٤م أرجعت تدني الإنتاج الزراعي إلى عدم استقرار السياسات الكلية والجزئية والقطاعية وضعف البنيات الأساسية والتغلب المستمر في سياسات الأسعار والتسويق، وكذلك ضعف خدمات الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية وإكثار البذور مع ندرة الأيدي العاملة لهجرتها إلى المدن. حيث نجد أن الهجرة إلى المدن من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الريف السوداني وقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٩٥م باقامة ندوة حول الإرشاد الزراعي في الوطن العربي حيث تناولت الدور الذي يجب أن يلعبه الإرشاد الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وإيقاف الزحف الصحراوي، والتدهور البيئي، وقدمت فيه ورقة عن السودان تناولت بداية مشكلة التصحر، والتدهور البيئي، والنزوح في السودان مقارنة بالأقطار الأفريقية الأخرى، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية نحو المدن، والأسباب التي أدت إلى اختلال التوازن البيئي. أما ورشة سمات وملامح القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض ١٩٩٩م قد تناولت مشاكل ومعوقات الإنتاج الزراعي، من خلال أربع محاور هي مشاكل طبيعية وبيئية، ومشاكل زراعية، ومشاكل مالية اقتصادية، ومشاكل اجتماعية، كما تناولت أيضاً صلات الولاية السابقة بهيئة البحوث الزراعية وقدم في تلك الورقة موجهات لمحطة أبحاث النيل الأبيض المقترحة (حمد : ١٩٩٩). أما تقرير عن معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الإستراتيجية بالوطن العربي والتي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام ٢٠٠٢م وقد أوضحت التقرير بأن الفجوة الغذائية في محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية في الوطن العربي متفاوت من دولة إلى أخرى، كما أبانت بأن تدني الإنتاجية الزراعية لمحاصيل الحبوب الغذائية مثل الذرة، والدخن والقمح في السودان كان في الفترة ما بين ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣م وكذلك تدني المحاصيل النقدية مثل القطن، كما تناول أسباب تدني الإنتاجية الزراعية، حيث أوضح بعدم تكامل وتناسق السياسات التي تضمن استقرار المنتجين في دائرة الإنتاج والتي جاء فيها ضعف الإنفاق على القطاع الزراعي، وضعف التمويل، وعدم توفيره في الزمان والمكان المطلوبين وعدم ملاءمة شروطه لصغار المنتجين والسلع المنتجة مع ارتفاع تكلفته، وعدم وجود سياسات تحمي المنتج في ظروف الكوارث وضعف استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج، وعدم ربط التمويل بنقل التقانة، وضعف العنصر البشري، وعدم توفر مدخلات الإنتاج، واحتياجات القطاع الزراعي، وضعف الميكنة الزراعية واختناق الري (المنظمة العربية للتنمية الزراعية :٢٠٠٢م). أما التقرير عن معالجة قضايا تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي عام ٢٠٠٦م تناول تقييم الوضع الراهن للإنتاجية وأسباب تدني الإنتاجية الزراعية وتقديم المعالجات، حيث أوضحت أن إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل الزراعية قد شهد بعض التحسن في فترات مختلفة . وأن إنتاجية العديد من المحاصيل الأخرى اتسمت بالتذبذب الكبير والاتجاه نحو الانخفاض بجانب مستويات معدلاتها المتواضعة مقارنة بالإنتاجية المحققة في بلاد أخرى مشابهة وأيضاً مقارنة بما تنتجه إمكانيات السودان الطبيعية التي تعكسها الإنتاجية المحققة بواسطة البحوث الزراعية بالبلاد باستخدامات التقانات الحديثة والبذور المحسنة.معظم الدراسات تناولت تدهور القطاع الزراعي في السودان وتدهور المشاريع المروية بولاية النيل الأبيض، وركزت معظم الدراسات عن تدهور المشاريع جنوب النيل الأبيض، ونسبتاً لقصور هذه الدراسات بتناول منطقة الدراسة بصفة خاصة والتي تقع شمال النيل الأبيض جاءت هذه الدراسة حيث تناولت أسباب تدني الإنتاجية بمشاريع شمال النيل الأبيض الزراعية دراسة مشروع عريك .

مفهوم السياسة الزراعية

أن السياسة الزراعية هي مجموعة العمليات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية (محمد : ٢٠٠٠م). ومن أهدافها الأساسية معالجة الصعوبات التي تواجهها المناطق الريفية في جهودها للتكيف مع الخطط الزراعية الجديدة وهي تتمثل أحياناً بتدخلات مرنه هدفها فقط توجيه التطور وأحياناً أخرى بتدخلات مفاجئة ومعاكسة تعمل على انقلاب جذري للبني السابقة. وهذه السياسات تحمل طابع الأنظمة القائمة بها سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية والسياسة الزراعية لابد أن تقيم عملية التوازن بين ثلاثة أهداف في إطار العملية الزراعية:

١/ المزارع الذي هدفه تحسين إنتاجيته وبالتالي زيادة وتحسين دخله.

٢/ المستهلك هدفه معقولية أسعار المنتجات الزراعية وما يتطلب سياسة تسويقية عالية الكفاءة لتحقيق الفائدة للمنتجين والمستهلكين.

٣/ الدولة تكون أهدافها مختلفة عن سابقيها من حيث إتباع سياسة تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي رغبتها في التوسع في محاصيل الصادر.

متطلبات السياسة الزراعية

أن السياسة الزراعية التي هي قسم من السياسة العامة لا يمكن أن تقوم بتحسين الاقتصاد الوطني، ورفع المستوى المعيشي، وتحقيق الرفاهية العامة. إلا إذا توفرت المتطلبات التالية: أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن سلطة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، وأن تكون لها منهج علمي تشرف على

تطبيقه و تنفيذه. يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات معينة ترمي إلى تحقيقها وتتمثل فيها أماني ورغبات غالبية أفراد الشعب. وتحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد (الداهري : ١٩٨٧م).

أنواع السياسات الزراعية

إن عدم مواكبة الإنتاج الزراعي لمتطلبات المجتمع، وعدم انتظام انسياب المحاصيل الزراعية إلى الأسواق وتقلبات الأسعار، وارتفاعها المفاجئ والتغير الطبيعي أدى إلى قيام الحكومات بوضع سياسات زراعية محددة لضمان سير العمليات الإنتاجية، والتبادلية، والتسويقية بشكل مناسب، ولغرض معالجة هذه المشاكل تنتهج الحكومات سياسات زراعية يمكن تقسيمها إلى ما يلي: السياسة الإنتاجية وهي التي تختص بتنظيم عمليات الإنتاج الزراعي. السياسة التسويقية وهي التي تختص بتنظيم عمليات التسويق وإنشاء الصوامع والمخازن المبردة وغيرها من العمليات التسويقية المهمة. السياسة الائتمانية وهي تختص بتنظيم العمليات المالية، والتسليف وغيرها. وسياسة التسعيرية وهي التي تختص بتنظيم وتحديد وتثبيت الأسعار وغيرها (الداهري : ١٩٨٧م).

أهداف السياسة الزراعية

من الصعب تحديد أهداف السياسة الزراعية بعدد محدود من الأهداف، إذ أن هذه الأهداف تستوحى من المجتمع الذي تعمل السياسة الزراعية لخدمة أفراده، كما أن هذه الأهداف تختلف في طبيعتها وفي درجة شمولها فمنها الخاص ومنها العام، كما أن بعض هذه الأهداف قد تتحد مع بعضها مثل زيادة الإنتاج وزيادة الكفاءة، وقد تتعارض مع بعضها مثل تحديد المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية، وزيادة دخل المزارعين. وليس من السهل تحديد خط فاصل بين الأهداف، والوسائل فيما يتعلق بالسياسة الزراعية فمثلاً سياسة رفع أسعار بعض المحاصيل الزراعية قد تعتبر وسيلة لزيادة الإنتاج وفي نفس الوقت تعتبر هدفاً لتحسين المستوى النسبي لدخل المزارع. وتتمثل أهداف السياسة الزراعية بصفة عامة في بعض الأهداف العامة مثل:

زيادة الكفاءة: تعرف الكفاءة بأنها النسبة بين الناتج وما دخل في عملية الإنتاج، أوهي النسبة الناتجة عن قسمة النواتج النهائية على الوسائل المستخدمة. ولأبسط حالة لقياس الكفاءة هي الحالة التي يمكن قياس ما دخل في عملية الإنتاج وما نتج عنها بمقياس مادي. وتفيد الزيادة في الكفاءة المجتمع عامة بطريقتين هما: زيادة عرض العمال خارج الزراعة. وزيادة إنتاج المواد الغذائية.

زيادة وثبات الدخل الزراعي: نظراً لما تتميز به الزراعة من كبر عدد الذين يعملون فيها وعدم امكانية تركهم للعمل فيها إلى غيرهم من المهن بسهولة فإن الزراعة غالباً ما تتميز بوجود فائض في العمال الزراعيين وعدم توازن بين حجم القوى العاملة الواجب وجودها والموجودين فعلاً، من أجل ذلك كان متوسط الدخل في الزراعة أقل من مستواه من مثله في بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى. وهذه المشكلة لها أهمية كبيرة عند رسم السياسة العامة، وتتمثل هذه الأهمية في الآتي:

أ/أن انخفاض الدخل دليل على عدم الكفاءة، كما أن المزارعين ذوي الدخل المحدود لأنهم لا ينتجون إلا القليل فإذا أمكن زيادة كفاءتهم لكان ذلك سبباً في رفع مستوى المعيشة العام.ب/ أن المزارعين ذوي الدخول المنخفضة يمثلون عائقاً أمام الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي، كما أن بعض البرامج المؤدية لزيادة الدخول مثل تنظيم الإنتاج أو برامج تقييد التجارة قد سبب بعض القصور لبرامج الخدمة العامة وتصبح غير ملائمة لبعض الأهداف مثل زيادة الكفاءة والزيادة في حجم التجارة أو الإنتاج .

ج/ لا يساهم أصحاب الدخول المنخفضة من المزارعين مساهمة ملموسة في تنمية المجتمع أو الخدمات الصحية والتعليمية كما يجب(القصيمي وآخرون : بدون تاريخ). وقد احتلت الجهود المبذولة لتحسين مستوى الدخل الزراعي المكان الأول عند رسم السياسة الزراعية على مستوى الدولة. وذلك نظراً لتفاقم هذه المشكلة بعد أن أصبح تزايد السكان بمعدل أكبر من المعدل الذي تزيد به الموارد خاصة في الزراعة. ويعتبر تغير الدخل من عام لآخر ناتج عن عدة عوامل أهمها التغيرات في العرض والطلب، إذا كان غير مرنين حيث ينتج من ذلك تغيرات واسعة نسبياً في أسعار المحاصيل الزراعية. وبالتالي في الدخول بالإضافة إلى التغيرات التسويقية التي تحدث في الإنتاج نفسه لذلك كان تثبيت الدخل الزراعي أمراً ضرورياً للأسباب الآتية: عدم ثبات الدخل يخلق صعوبات للعائلات الزراعية . يخلق عدم ثبات الدخول عدم كفاءة اقتصادية في استخدام الموارد بل في الزراعة نفسها. ويؤثر عدم ثبات الدخل الزراعي أحياناً في دخل الأسر نتيجة للتغيرات في الدخول كان من أهم أهداف السياسة الزراعية العمل على رفع وتثبيت الدخل الزراعي وتتبع في ذلك وسائل عديدة مثل دراسة وتحليل أسعار المحاصيل الزراعية لمعرفة ما يمكن أن تكون عليه في المستقبل القريب لإحاطة المزارعين . كما أن برامج الإئتمان الزراعي يجب أن تكون بالمرونة والحجم المناسبين لمقابلة كافة التطورات التي قد تحل بالمحيط الزراعي. ثالثاً: تحسين الأحوال الاجتماعية: زيادة الكفاءة، وزيادة وتثبيت الدخل تعتبر من الأهداف الاقتصادية المهمة ، ولكن معالجة السياسة الزراعية لها سيكون في حدود ضيقة ما لم تؤخذ بعض الأهداف الأخرى في الاعتبار، مثال لذلك الأهداف الاجتماعية والسياسية البعيدة الأثر مثل المزرعة العائلية، وحماية حرية الفرد وتحسين، وتوسيع فرص التعليم، وتطور خدمة المجتمع، والخدمة الصحية الريفية، ووسائل الترفيه فإنها يمكن اعتبارها هدف من أهداف السياسة الزراعية (القصيمي وآخرون: بدون تاريخ).

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

السياسات الزراعية في السودان

نجد أن السياسات الزراعية في السودان ما بعد الاستغلال كانت من ضمن خطط وسياسات التنمية الاقتصادية في السودان ومن خلال برامجها التي بدأت بالخطة العشرية للتنمية ١٩٦٠- ١٩٧٠م وآخر خطة تبنتها الدولة هي الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢م – ٢٠٠٢م وخلال الفترة ١٩٦٠ _ ٢٠٠٠م تعاقبت وتباينت أنظمة الحكم القائمة في السودان ومن خلالها يمكن تقسيم السياسات الزراعية في السودان إلى أربعة فترات هي:

الفترة (١٩٦٠– ١٩٧٠م): ركزت على القطاع الزراعي المروي كمحور أساسي في رسم السياسة الزراعية وذلك بقيام مشروع امتداد المناقل، ومشروع خشم القربة، وقيام مصنعي السكر بالجنيد وحلفا، وبداية العمل بمشروع الرهد وتنمية مشاريع الطلمبات بالنيلين الأزرق، والأبيض (نميري : ١٩٧٨م). وسياسة التنمية في هذه الفترة عملت على تنوع الإنتاج الزراعي بإدخال المحاصيل المختلفة كالفول السوداني، الذرة، والقمح، والتوسع في إنتاج السكر والأرز والبن . وبالرغم من تلك الخطط التنموية التي وضعت نجد أن الصراع على السلطة السياسية بين القوى الحديثة، والتقليدية، إضافة إلى الحرب في الجنوب التي ازدادت اشتعالاً في تلك الفترة لم يكن هنالك التفات إلى عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية التي وضعت بصورة عامة، وكذلك خطط التنمية الزراعية بصورة خاصة.

الفترة (١٩٧٠–١٩٨٠م): شملت الفترة برامج الخطة الخمسية١٩٧٠-١٩٧٥م، والخطة السداسية ١٩٧٤-١٩٨٠م للتنمية الاقتصادية في السودان وركزت على القطاع الزراعي المروي بصورة كبيرة وذلك بتأهيل المشروعات المروية وتحديثها، والتوسع في الخدمات الاجتماعية بها (الحسن : ١٩٩٨م). كما قامت الدولة في هذه الفترة بإتباع سياسة إستراتيجية سلة غذاء العالم وفتح المجال للاستثمار العربي. وبالرغم من ذلك نجد أن هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار في السياسات التجارية، والاستثمارية بالإضافة إلى الظروف البيئية من جفاف، وتصحر حيث دعت الحاجة نتيجة لذلك أن يتلقى السودان العديد من المعونات الغذائية الخارجية كالمعونة الأمريكية للقمح (محمد : ٢٠٠٢م) .

الفترة (١٩٨٠– ١٩٩٠م): اشتملت على خطط برامج الاستثمار الثلاثي ١٩٨٠م-١٩٩٠م لإعادة التعمير بمساعدة البنك الدولي حيث انتهجت الدولة سياسات هدفت إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي بفتح فرص الاستثمار وتهيئة المناخ الصالح لجذب وتشجيع هذا القطاع للاستثمار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية : ١٩٩٨م). بالرغم من هذه السياسات نجد أن هذه الفترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي وتعميق مشكلات البلاد الاجتماعية مثل حرب الجنوب، ويرجع ذلك إلى عدم وجود نجاح واضح للبرامج التنموية المفتوحة مما أدى إلى ظهور فجوة واضحة في التخطيط التنموي في الفترة ١٩٨٣م -١٩٩٠م (الحسن: ١٩٩٨م). ومن الملاحظ أن كل الخطط والبرامج التنموية في فترة ما قبل التسعينات قد ركزت على تعديلات جزئية ولم تكن شاملة مما أدى لزيادة معدل التضخم والاستخدام غير الكامل للموارد والركود الاقتصادي فأصبح السودان يعتمد كثيراً على العون الأجنبي.

الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م): وهي فترة البرنامج القومي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٩٠- ١٩٩٣م، والإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢- ٢٠٠٢م حيث عملت إستراتيجية التنمية الزراعية في هذه الفترة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الأهداف الآتية:

أ/ زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي وإصلاح النظم الزراعية.

ب/ زيادة حصيلة الصادرات.

ج/ الاستخدام الأمثل للموارد.

د/ تحقيق التنمية الإقليمية للثروة الحيوانية وإدخالها في الدورة الزراعية. واهتمت تلك الفترة بوضع عدة سياسات في مجالات متعددة منها:

١/ سياسة الإنتاج النباتي والحيواني.

٢/ سياسة الموارد الأرضية.

٣/ سياسة الموارد الرعوية والغابية والثروة الحيوانية والسمكية.

٤/ سياسة التنظيمات الزراعية غير الحكومية وذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية.

٥/ سياسة تسعير المنتجات الزراعية.

٦/ سياسة توفير الخدمات المساندة الإنتاج الزراعي.

٧/ سياسة التشريعات الزراعية. ونجد أن القصور في سياسات البرنامج الاقتصادي اشتملت على:

أ- الاهتمام المتزايد بإنتاج القمح من غير مقابل لترقية الإنتاج الغذائي المستهلك للسواد الأعظم من السكان (الذرة).

ب- التوسع في إيرادات الضرائب لمعظم السلع الغذائية دون تخصيص الحماية لصغار المنتجين.

ج- زادت فرص الاستثمار الزراعي لدى ميسوري الحال من السكان دون استراتيجية واضحة لتشجيع الفقراء للاستثمار (الحسن: ١٩٩٨م). ونجد أن الإنتاج الزراعي كان ضعيف في إنتاج المحاصيل الأخرى وذلك بسبب ضعف التمويل الموجه بشكل أساسي، حيث انخفض حجم التمويل من ٣٣% عام ١٩٩٢م إلى ١٥% عام

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

١٩٩٨م فأدى ذلك إلى عدم استدامة استخدام الموارد في القطاع الزراعي (المك : ٢٠٠٠م). وكذلك ضعف التركيز على تمويل أنشطة التنمية الريفية الأخرى حيث يكون التمويل للعمليات الزراعية فقط .

الإصلاح الزراعي والسياسة الزراعية

يعتبر الإصلاح الزراعي أهم ركن من أركان السياسة الزراعية في الدولة ويكون مشتملاً لكل أوجه وأهداف السياسة الزراعية . وحسب هذا المفهوم فإنه يعتبر من أهم مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ولايمكن بدونه أن يتطور أوتتقدم الدولة اقتصادياً . لنجاح سياسة الإصلاح الزراعي لابد من توافر الشروط الآتية: أن تكون لها أهداف معينة مستوحاة من احتياجات الشعب وهذا ما تضمنه قانون الإصلاح الزراعي في بيان الأسباب الموجبة له. أن تتولي هذه الأهداف سلطة الهيئة العامة الحكومية. و أن يختار لتحقيق الأهداف وسائل تناسب للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعارف عليها في المجتمع (الداهري: ١٩٨٧م).

التحليل ومناقشة النتائج

الحيازة الزراعية: إن الحيازة الزراعية تعكس بوضوح العلاقات الزراعية بمنطقة الدراسة فقد شهد حجم الحيازة الزراعية تغيراً كبيراً بسبب تدني الإنتاجية الزراعية بالمشاريع الزراعية بالولاية. ومن المعلوم أن حجم الحيازة الزراعية بهذه المشاريع منذ قيامها لم تتغير بسبب الرقعة الزراعية المحدودة ، ولكن نتيجة لتدني الإنتاج تغيرت هذه العلاقة وأصبحت المساحات المخصصة للزراعة قليلة. وأتضح من العمل الميداني أن حوالي ٧٦.٤% من سكان الولايةيمتلكون أراضي زراعية، بينما ٢٣.٦% لا يمتلكون أراضي زراعية – جدول (١).

جدول (١) المشاريع الزراعية المروية مساحاتها ونظم حيازتها بالولاية

المحلية	عدد			نوعية الحيازة		المساحة (فدان)		جملة المساحة (فدان)	
	المشاريع	المترات	الجمعيات	حكومة	ملك حر	مشاريع ومترات	جمعيات وشركات		%
كوستي	١٢٠٣	١١٣	٣	٩٦٧٥٨	٢٦٠٥	٥٣٣٦٠	٤٥٠٠٠	٩٨٣٦٠	%٣٠.٥
الجبلين	٦٠٤	٤٩٣	١٢	٧٤٧٨٠	-	٣٩٨٧٠	٣٤٩١٠	٧٤٧٨٠	%٢٣.٣
الدويم	٥٩٩	١٠٠	٢	٣٨٢٤٧	٨٣١٠	٤٠٥٥٧	٦٠٠٠	٤٦٥٥٧	%١٤.٤
القطينة	١٢١٢	-	١٩	١٠١٣٠٠	١٥٩٩	٧٣١٣٠	٢٩٧٥٠	١٠٢٨٨٠	%٣١.٩
الجملة	٣٦١٨	٨٤٥	٣٨	٣١١٠٨٥	١٢٥١١	٢٠٦٩١٧	١١٢٦١٠	٣٢٢٥٧٧	%١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري ٢٠٢١م

أما عن المساحة المزروعة أفادت العينة أن ٣٧% من المزارعين يزرعون في أرض مساحتها تتراوح بين ٥-٩ فدان، و٢٤% منهم يزرعون في مساحة تتراوح بين ١٠-١٤ فدان،و ١٨.٧% يمتلكون مساحة أقل من خمسة فدان.

جدول(٢) الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة

المساحة بالفدان	التكرار	النسبة %
أقل من ٥	٣٠	%١٨.٧
٥ -٩	٦٠	%٣٧
١٠- ١٤	٣٩	%٢٤
١٥- ١٩	١٨	%١١.١
٢٠ – ٢٤	١٠	%٦.٢
٢٥ فدان وأكثر	٥	%٣
المجموع	١٦٢	%١٠٠

المصدر : العمل الميداني : ٢٠٢١م .

من جدول (٢) نجد أن ٣٧% من المزارعين بمنطقة الدراسة يمارسون حرفة الزراعة في مساحات ضيقة ما بين ٥ إلى ٩ فدان، بينما نجد ٣% يمارس الزراعة في مساحات واسعة ٢٥ فدان وأكثر، وهذا دليل واضح بأن الأراضي والمساحات الصالحة للزراعة قد انحسرت كثيراً في منطقة الدراسة وبالتالي قلة الإنتاجية الزراعية وعليه فإن إفادات عينة مجتمع الدراسة أشارت إلى أن حوالي ٥٩.٤% لا يزرعون كل حيازاتهم من الأراضي الزراعية سنوياً وذلك لعدة أسباب منها انتشار أشجار المسكيت بصورة كثيفة في المنطقة. وقد أفادت العينة أن٤٧% من الأراضي الزراعية سيطرت عليها أشجار المسكيت وعملت على قفل قنوات الري، أما البعض الأخر أرجعها إلى قلة التمويل الزراعي بلغت نسبة تأثيرها ٢٣% وكذلك قلة الأيدي العاملة ١٥%،والجفاف١٢%، والعوامل السياسية ٣%. وهذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا في الإنتاج والإنتاجية بمشاريع الزراعة بالولاية.

التركيبة المحصولية: يعتبر الغرض الأساسي من قيام المشاريع بالولاية التركيز على إنتاج الحبوب الغذائية مثل الذرة، والقمح لسد الحاجة الغذائية للسكان (مشاريع الإعاشة)، وقد أدخلت بعض المحاصيل النقدية مثل القطن بغرض تحسين أوضاع السكان الاقتصادية. فقد شهدت التركيبة المحصولية تحولات كثيرة بعلاقات سياسات الحساب المشترك، كما أدخل حديثاً محصول زهرة الشمس في بعض المشاريع الذي لم يجد قبول لدى

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

المزارعين، كما أصبحت زراعة القطن في تراجع مستمر ويرجع ذلك إلى التدني الإنتاجية الزراعية له (مقابلة:الرفاعي أحمد: ١٠/١٢/ ٢٠٢١م).

المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاجية: شهدت فترة ما قبل السبعينات مقارنة بفترة الثمانينات والفترات التي تلتها متوسطات إنتاجية عالية للفدان من الذرة ، حيث تراوحت بين ١٠ - ١٢ جوال. ويرجع ذلك إلى نوبات الجفاف التي شهدتها الولاية في تلك فترة الثمانينات خاصة في الفترة ما بين ١٩٨٠م إلى ١٩٩٥م (المؤسسة الزراعية). وأفاد العمل الميداني بأن متوسط الإنتاجية الزراعية لفدان المحاصيل الزراعية (الذرة، و القمح، والقطن) ضعيفة في الفترة ١٩٨١- ١٩٨٥م بلغت ٢ جوال للفدان، متأثرةبفترة الجفاف. أما متوسط الإنتاجية للفدان في العام ١٩٨٦م وحتى ١٩٩٠ فقد تراوحت ما بين ٦ إلى ٧ جوال لفدان الذرة، و٣ إلى ٤ جوال لفدان القمح، بينما بلغ متوسط إنتاجية فدان القطن ٢ قنطار. وقد استمر هذا التدني في الإنتاج والإنتاجية في التدني المستمر إبان فترة سياسات الخصخصة الزراعية التي تم تطبيقها على تلك المشاريع في فترة ما بعد التسعينات وحتى الوقت الراهن حيث توقف إنتاج كل من محصولي القطن والقمح ، واعتمدت المشاريع على زراعة المحصول الواحد (الذرة)، وذلك لعدم قدرة المزارعين والجمعيات التعاونية التي آلت لها المسئولية الإدارية والفنية للمشاريع في توفير التمويل اللازم لزراعة تلك المحاصيل (مقابلة : يوسف عبدالدائم: ١٩/١٢/ ٢٠٢١م).

متوسط الإنتاجية لمحصول الذرة: نجد أن متوسط إنتاجية الفدان بالجوال لمحصول الذرة للموسم الزراعي ٩٧/١٩٩٦م بلغت ١٠جوال للفدان وفي الموسم الزراعي ٠٥/٢٠٠٤ بلغت متوسط إنتاجية فدان الذرة ٨ جوال، بينما بلغت متوسطات الإنتاج للأعوام ٢٠١٦م/١٧م حتى٢١/٢٠٢٠م إنتاجية متدنية بلغت في متوسطها ٤ جوال للفدان.

جدول (٣):متوسط إنتاجية الفدان بالجوال لمحصول الذرة

الموسم الزراعي	متوسط الإنتاجية بالجوال
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤
٢٠١١/٢٠١٠	٦
٢٠١٢/٢٠١١	٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٤
٢٠١٥/٢٠١٤	٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤

المصدر :وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض: ٢٠٢١م .

شهدت تدني في الإنتاجية الزراعية ومتوسط إنتاجية الفدان لمحصول الذرة وهو محصول أساسي يعتمد عليه سكان المنطقة، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتسبب ذلك في الهجرة خارج أو داخل السودان أم خارج السودان لتحسين أوضاعهم المعيشية.

متوسط الإنتاجية لمحصول القمح: نجد أن محصول القمح هو المحصول الثاني من حيث الأهمية الغذائية في منطقة الدراسة حيث أفاد العمل الميداني بأن محصول القمح في الفترة ما بين ١٩٨٥م وحتى عام ١٩٩٤م حققت إنتاجية عالية للفدان بلغت أكثر من ٨ جوال، (مقابلة : الصديق محمد عبدالله: ١٥/١٢/٢٠٢١م). وفي فترة الخصخصة شهدت تراجعا في الإنتاجيةحيث بلغت في متوسطها ٢.٤ جوال للفدان.

جدول (٤):المساحة المزروعة ومتوسط إنتاجية الفدان لمحصول القمح بالجوال

الموسم الزراعي	متوسط الإنتاجية بالجوال
2004/2005	٥
2005/2006	٦

2006/2007	١
2007/2008	غير متوفر
2008/2009	٢
2009/2010	١.٧
2010/2011	٣
2011/2012	٢
2012/2013	٢
2013/2014	٣
2014/2015	٢.١
2015/2016	٢
2016/2017	٢
2017/2018	٣
2018/2019	٢
2019/2020	١.٧
2020/2021	١.٧

المصدر: وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض: ٢٠٢٠م.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المواسم الزراعية للأعوام من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى الموسم الزراعي ٢٠٢٠/٢٠٢١شهدت تدني في إنتاجية الفدان إذا بلغت متوسط إنتاجية الفدان ما بين ٢، و١ جوال . وهذا التدني في الإنتاجية الزراعية أثراً كثيراً في اقتصاديات المجتمعات الزراعية الريفية مما أثر سلبا في استقرار هذه المجتمعات مما دفع اعداد كبيرة للنزوح نحو مدن الولاية وخارجها.

العوامل الجغرافية وتدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية:للعوامل الجغرافية دوراً كبيراً في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية بمنطقة الدراسة، حيث أثرت من خلال تداخل العديد من العوامل الطبيعية من جفاف، وغطاء نباتي، وتربة، وغيرها في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

الجفاف: الجفاف هو الظاهرة التي تحدث طبيعياً نتيجة لانخفاض معدلات الأمطار دون المستويات الطبيعية مما يسبب اختلالاً هيدرولوجياً يؤثر سلباً في نظم الإنتاج وبالتالي الإنتاجية أيضاً أن وتعريف الجفاف بأنه فقدان الشيءللماء وتيبسه. كما يعرف الجفاف على أنه حالة فقدان مائي متطرفة بحيث لا تكفي الأمطار الهاطلة لإقامة نشاط زراعي ، بينما تمتاز الأراضي شبه الجافة بهطول أمطار خفيفة تتراوح ما بين عشر إلى عشرين بوصة في السنة. فالنطاق شبه الجاف من الساحل الأفريقي أصبح يعاني من تكرار نوبات الجفاف بصفة دائمة، حتى أن الجفاف أصبح صفة طبيعية للمناطق شبه الجافة، وأن أول مظاهر الجفاف هو عدم انتظام هطول الأمطار وسوء توزيعها، ثم النقص في معدلات الأمطار كأخر مظهر للجفاف(نمر : ١٩٩٨م) . وتتمثل أنواع الجفاف في:

الجفاف المترو لوجي: وفيه تكون كمية الأمطار دون متوسطه العام طول السنة أو أكثر في اقليم ما.

الجفاف الزراعي: وفيه لا تفي الأمطار بحاجة المحاصيل الزراعية وتقل رطوبة التربة فيكون هنالك نقصاً في الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

الجفاف الهيدرولوجي: وفيه تكون الأنهار قليلة في عمليات التصريف حيث لا تفي المياه بحاجة الإنسان، والمحاصيل الزراعية، وفي هذا النوع يكون منسوب الأمطار أقل من الكميات الطبيعية المعتادة (عبدالحميد:٢٠٠٢م). أما العالم ثورنيت في عام ١٩٤٧م فقد قام بتصنيف الجفاف إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

الجفاف الدائم : ويكون هذا النوع من الجفاف في المناطق التي لا تهطل فيها الأمطار اطلاقاً، والمناطق التي يكون فيها كميات الأمطار أقل من القيمة المتوقعة لعمليات التبخر والنتح على أن يكون ذلك على مدار العام .

الجفاف الموسمي : يحدث هذا النوع من الجفاف في المناطق التي تهطل فيه الأمطار في موسم معين من السنة ، بينما يتوقف عملية هطول الأمطار في فصول السنة الأخرى .

الجفاف المؤقت : يحدث هذا النوع من الجفاف نتيجة للتغيرات في هطول الأمطار وتحدث كلما قلت هطول الأمطارعن المعدلات العامة أو المتوقعة لهطول الأمطار . ومن هنا تبرز العلاقة بين قلة الأمطار والجفاف (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠١٩م).

وعلى ضوء ما سبق فقد تأثرت منطقة الدراسة بظاهرة الجفاف والذي تمثل في: حدوث هبوط لمناسيب المياه الجوفية نتيجة تناقص كميات التغذية المائية . زيادة انجراف التربة تحت تأثير عوامل التعرية نتيجة لانخفاض نسبة التغطية النباتية . أثر الجفاف تأثيراً مباشراً في الإنتاج بوجه عام حتى اتسم الإنتاج في المنطقةوبخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة بتذبذب كميات هطول الأمطار . أثر في نمو الأشجار بصفة عامة وخاصة الأشجار المثمرة التي تتأثر بقلة الإمداد المائي . وأن الجفاف الطويل والمتكرر والذي يصيب بعض المناطق الرعوية أدى إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي . وقد أدى الجفاف إلى تدهور خصوبة التربة بالمنطقة . وتعتبر منطقة الدراسة منطقة جافة من حيث هطول الأمطار بصفة عامة وخاصة في السنوات الأخيرة أبان فترة الجفاف والتغيرات التي حدثت في عناصر المناخ المختلفة من أمطار، وحرارة ورياح، ومعدلات النتح والتبخر، وبقراءة متأنية لمعدلات الأمطار يتضح أن الأعوام ١٩٨٠م، و ١٩٨٣م، ١٩٨٤م، ١٩٨٥م، و١٩٨٦م، ١٩٩٣م، ٢٠٠٠م و٢٠٠٢م ٢٠٠٩ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٧ ، تعتبر من أكثر الأعوام جفافاً بمنطقة الدراسة، وقد أثر جفاف هذه

الأعوام في انخفاض الإنتاج والإنتاجية الزراعية بمشاريع الولاية الزراعية ؛ مما ترتب عليه انتشار ظاهرة الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي ومن ثم بروز الكثير من الظواهر السالبة المتمثلة في نقص وانعدام الخدمات الضرورية التي توفر الاستقرار البشري بالمنطقة. ونتيجة لما حدث من هذه الظاهرة تأثر أيضا الغطاء النباتي وتدهورت التربة ، فقد شهدت المنطقة إحلال حشائش مكان الأشجار وشجيرات في مناطق المراعي العشبية، وحلت الحوليات مكان الحشائش المعمرة، وبتعاقب سنوات الجفاف على منطقة الدراسة وضغط الحيوانات التي ترعى بالمنطقة على الموارد النباتية أدى كل ذلك إلى تدهور الغطاء النباتي مما خلق نوع من الاختلال في توازن الغطاء الحيوي، حيث اختفت بعض أنواع النباتات وظهرت أنواع أخرى من النباتات غير مستساغة للحيوان. وقد أثر ذلك الوضع المتردي في الغطاء النباتي في قوة المرعى الطبيعي الذي كان يوفر ٨٠% من احتياجات الحيوان بصورة طبيعية، مما زاد من الاتجاه نحو الاعلاف المصنعة لسد النقص من الاعلاف للحيوان ،ومن ثم زيادة تكلفة المنتجات الحيوانية.

السياسات الزراعية وأثرها في الإنتاج والإنتاجية الزراعية: تعد السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة تجاه مشاريع النيل الأبيض الزراعية قد أثرت بطريقة غير مباشرة في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية بتلك المشاريع،بالرغم من أن الهدف من وضع تلك السياسات الزراعية هو الارتقاء بوضع زراعي أفضل للمشاريع الزراعية ومحاولة تطويرها بزيادة الإنتاج والإنتاجية إلا أن التغير المستمر في الأنظمة السياسية وتغير سياساتها تجاه القطاع الزراعي قد عمل على إرباك المزارع .وقد أدى ذلك إلى تدهور المشاريع الزراعية وبالتالي تدنىالإنتاج والإنتاجية في تلك المشاريع الزراعية. فالمشاريع الزراعية بالنيل الأبيض عبر مراحلها التاريخية المختلفة قد عانت كثيراً من تلك السياسات المتغيرة والتي كانت آخرها سياسة التحرير الاقتصادي (الخصخصة) التي كان لها العديد من السلبيات على المشاريع الزراعية بالنيل الأبيض تمثلت في:

١/ ارتفاع تكلفة تمويل الفدان خلال فترة التسعينات، حيث ارتفعت تكلفة إنتاجية الفدان من ٦٢١ جنيه عام ١٩٩٢م إلى ٣٠٧٥ جنيه عام ١٩٩٧م، حيث سمحت سياسة التحرير الاقتصادي باستيراد السلع الزراعية الغذائية قبيل واثناء الحصاد مما أعاق عملية تسويق المحاصيل الزراعية المحلية، وبالتالي أحجم المزارعين عن الزراعة مما نتج عنه تقلص المساحات الزراعية مما أثر في حجم الإنتاج.

٢/ تقلص دور الحكومة في المستويين الإنتاجي و الخدمات الزراعية كالبحوث وإكثار البذور، والتدريب، والتأهيل، والوقاية مما أدى إلى أنتشار العديد من الأمراض المستوطنة والحشرات التي أثرت بشكل كبير في تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

٣/ أدى تعاقب النظم الحكومية على الدولة وعلى إدارات المشاريع الزراعية لضعف الإدارات الزراعية وتدهور نظم الإنتاج الزراعي بالمنطقة.

ومن السمات التي تتصف بها مشاريع النيل الأبيض الزراعية أنها تقع في مساحات متباعدة عن بعضها البعض الأمر الذي يصعب معه تطبيق الحزم التقنية في العمليات الزراعية خاصة عند مرحلة الإعداد للمحصول هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم وجود مكاتب للإرشاد الزراعي بالمشاريع، وعدم توصيل المعلومة بالسرعة والدقة التي تمكن الجهات المختصة من مقابلتها ومعالجتها في حينها خاصة الطارئ منها كظهور الآفات، حيث أفادت العينة بأن المحاصيل الزراعية تواجهها الآفات بكثرة، الأمر الذي أدى إلى استخدام المبيدات، ولا تملك إدارة المشروع من أجهزة اتصال إلا المنقول عبر العربات والتي يتعذر استخدامها في فصل الخريف لرداءة الطرق حيث ينعزل فيها المزارعين طيلة الفترة الحرجة من الإعداد للإنتاج، فالسياسات الزراعية وضعف الإدارات بمنطقة الدراسة ساهم في تدني الإنتاجية.

كما تعد مشكلة الري من المشكلات الاساسية التي اظهرتها سياسة الخصخصة الزراعية وايلولة اداراته إلى الجمعيات التعاونية التي لم تستطع توفير مستلزمات صيانة الطلمبات العاملة في مجال الري بصورتها التي استلمتها من اللجنة الفنية بما هي عليه من ضعف وعدم كفاءة في توفير الري اللازم للمشاريع ،وقد أثر ذلك في تقلص المساحات الزراعية بالمشاريع.ومن الملاحظ أن هذه الطلمبات تنقصها العديد من لوازم الصيانة والتي تتمثل في: عدم توافر قطع الغيار والتمويل لشرائها. النقص في المهندسين والفنيين والعمال المهرة. عدم توافر الورش المتحركة لمعالجة الأعطال . سوء حالة الكباري الصغيرة وأبواب القناطير. تأخير أعمال الصيانة وعدم إنجازها في الوقت المناسب. وانقطاع امداد الوقود أثناء الموسم الزراعي. ومن الملاحظ أن سياسات الخصخصة بهذه المشاريع قد بنيت على فكرة حصر وتقييم الأصول بكل مشروع أو أكثر وتمليك المشروع أرضاً وأصولاً للمزارعين بعد انتظامهم في تعاونية أو شركة ومن ثم تقوم إدارة الشركة بمهام توفير التمويل وإدارة العمل . وتقرر سداد قيمة الأصول للدولة في فترة عشرين عاماً مع فترة سماح قدرها خمسة أعوام . وقد تم الاتفاق على أن تسلم المشاريع لشركات المزارعين بعد تأهيلها ووضعها في وضع إنتاجي مناسب ، وكذلك توفير تسهيلات تمويلية للشركات الجديدة وتدريب مجالس إدارات الشركات وقيادات المزارعين على النظم الإدارية ودعمهم بكوادر فنيه وإدارية المختلفة .والواقع الذي حدث لم يكن كما خطط له ،حيث رفعت الدولة يدها عن هذه المشاريع ولم تلتزم بتهيئتها وصيانة اصولها ومن ثم تسليمها إلى جمعيات المزارعين

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

مما أدى إلى عدم قدرتهم في توفير الاحتياجات الزراعية اللازمة لاستمرار انتاجيتها كما هو في السابق . وقد تمثل تأثير الخصخصة على تلك المشاريع من خلال الآتي :

الأداء الزراعي : انخفضت المساحة المزروعة إجمالاً بتدني مساحات القطن والقمح مع التوسع النسبي في زراعة الذرة – جدول (٥) . سيادة المحصول الواحد ومايتطوي عليه من أثار اقتصادية وزراعية سالبة . التدني في متوسط انتاج المحاصيل المزروعة .

جدول (٥) : المساحة بالفدان والمحاصيل المزروعة لمدة خمسة سنوات بعد الخصخصة ٩٦/٩٥ – ٢٠٠٠/٩٩ م

الموسم	القطن		الذرة		القمح	
	المساحة	الانتاجية	المساحة	الانتاجية	المساحة	الانتاجية
2014/2015	٦٥٠٠٠	٢.٧	٤٨٠٠٠	٥.٨	٤٠٧١	٢.٨
2015/2016	٥٥٤٠٧	٢	٥٦٠٠٠	٥.٢	٥٥٤٠٠	١.٥
2016/2017	٢٠٠٠	١.٥	٦٠٠٠٠	٥	٧٦٢٧	١.٥
2017/2018	٧٨٦٥	٣.٧٥	٧١٤٢٨	٨	٥٠٠	٢
2018/2019	٨٧٢٠	-	٨١٧١٧	-	١١٠٠	-
2019/2020						

المصدر : وزارة الزراعة والثروة الحيوانية _ ولاية النيل الأبيض ، ٢٠٠٤ م

الأداء المالي: تميزت فترة الخصخصة بقله مصادر التمويل لتخوف الجهات الممولة بسبب حداثة التجربة. التمويل الذي توفر تميز بعدم الانتظام والتذبذب وارتفاع رسوم خدماته . ارتفاع الرسوم والضرائب المقررة على المحاصيل أدي إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج. ضعف إنتاج بعض المزارعين وارتفاع تكلفة الإنتاج إلي اللجوء لنظام الحساب المشترك وهو نظام لايحفز المزارع المنتج.

الأداء الإداري والتنظيمي للخصخصة: لم تنجح مجالس الإدارات في تسيير العمل في الشركات والتعاونيات وفي استقطاب التمويل وجذب المستثمرين والتعاونيات. كما أدي عدم وجود إدارات فنية مقتدرة في عديد من الشركات لضعف البرامج الزراعية والإشراف والمتابعة، مما أدى إلى بطء التفاعل مع عملية التحول من جانب قواعد المزارعين. تمثل تأثير الخصخصة اجتماعياً فيمايلي:

١/ تردي الحالة المعيشية للمواطنين عموماً والمزارعين بصفه خاصة ونزح بعضهم للمدن.

٢/ تناقصت فرص العمالة الزراعية الموسمية والعرضية فزادت الهجرة للمدن وخارج البلاد وتوسعت دائرة المهن الهامشية.

٣/ توقف مال الخدمات الاجتماعية بعد حل المؤسسة الزراعية لم يتوفر التمويل المطلوب لدعم المدارس والمرافق الصحية فانهارت الخدمات وتأثرت سلباً الحالة الصحية والتعليمية للمواطنين .

العوامل الاقتصادية والإنتاجية الزراعية: نجد أن العوامل الاقتصادية أثرت كثيراً في المشاريع الزراعية، بمنطقة الدراسة وذلك في عجز التمويل الزراعي لمقابلة الاحتياجات الفعلية للعمليات الزراعية، وعدم انتظام التمويل الزراعي وانسيابه في الوقت المحدد للزراعة له أثره في تدني الإنتاج الزراعي. حيث ساهم ضعف التمويل بنسبة ٢٣% في تدني الإنتاجية الزراعية بالمشروع. فحسب إفادات مجتمع الدراسة بأن ٦٢.٢% يرون أن التمويل الزراعي يتم عن طريق البنك الزراعي السوداني، بينما ٣٣% من جملة المبحوثين يرون أن التمويل الزراعي تتم عن طريق التمويل الذاتي، أما ٤.٨% أن التمويل الزراعي في منطقة الدراسة يتم عن طريق جهات أخرى. وهذا يعكس بأن أكثر من نصف مزارعي منطقة الدراسة يعتمد على تمويل العمليات الزراعية من البنك الزراعي السوداني والذي لا يتوافق مع زمن الحاجة إليه للعمليات الزراعية المختلفة. كما أتضح ذلك من العمل الميداني، حيث أفادت ٦٧% من المبحوثين أن التمويل لا يتوفر في الوقت المناسب لبدء العملية الزراعية بمنطقة الدراسة، بينما ٣٣% من عينة الدراسة أفادت بأن التمويل الزراعي يتم في الوقت المناسب وأغلبهم من الذين يمولوا حواشاتهم بأنفسهم، والشكل الذي يتم به التمويل حسب إفادات مجتمع الدراسة هو أن تقوم إدارة المشروع بأعداد الأرض وتوفير مدخلات الإنتاج من تقاوى، وسماد، ومبيدات وغيرها على أن يقوم المزارع ببقية العمليات الفلاحية من موارده الذاتية والتي دائماً ما تكون محدودة مما انعكس سلباً على العمليات الزراعية. وبالتالي على الإنتاجية الزراعية بالمشروع.

النتائج

١/ ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وأرباح التمويل الزراعي التي تقدر بحوالي ٣٦% بواسطة البنك الزراعي.

٢/ هيمنة مفهوم مشاريع الإعاشة على المزارعين بمنطقة الدراسة.

٣/ عدم وجود تركيبة محصولية مناسبة.

٤/ عدم استقرار أسعار المحاصيل وانخفاضهافي بعض المواسم عن سعر التكلفة.

٥/ عدم الالتزام بالدورات الزراعية والتحضير الجيد للأرض.

٦/ عدم تسيير حملات مكافحة الآفات في الوقت المناسب وبالتالي تدني النسبة العامة للإنتاج الزراعي.

التوصيات

١/ تأهيل كافة البنى التحتية لمشاريع النيل الأبيض الزراعية وربطها بالطرق والكباري بمناطق المدن بالولاية وولايات السودان الأخرى من أجل احداث التنمية المطلوبة.
٢/ اشراك المجتمعات الزراعية في تخطيط ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية المرغوبة قبل البدء في تطبيقها .
٣/ الاهتمام بالتوسع الرأسي والأفقي في الرقعة الزراعية بالولاية.
٤/ الالتزام بتطبيق الحزم الزراعية لتحقيق تنمية زراعية متكاملة ومستدامة بالولاية.
٥/ الاسهام من قبل الحكومة في ادارة ومتابعة القطاع الزراعي بصفة عامة وبالأخص على مستوى القطاع الزراعي الإعاشي.
٦/ تبني وتقديم سياسات واستراتيجيات نحو الريف والمجتمعات الريفية لخلق تنمية تعمل على استقرار هذه القطاعات والاستفادة من امكاناتها في تحقيق التنمية القطرية

المصادر والمراجع

الكتب:
١/ **الحفيان عوض إبراهيم (١٩٩٥م)** أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ،
٢/ **الداهري عبد الوهاب مطر (١٩٨٧م)** الاقتصاد الزراعي ، جامعة بغداد للنشر ، بغداد .
٣/ **القصيمي وآخرون محمود (بدون تاريخ)** اقتصاد زراعي ، جامعة عين شمس للنشر .
٤/ **عبد الحميد عاطف (٢٠٠٢م)** مفهوم الجفاف والتصحر ، دار الأنجلو المصرية للنشر ، القاهرة .
٥/ **نميري سيد (١٩٧٨م)** التخطيط الاقتصادي في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم .
التقارير:
١/ **البنك الدولي (١٩٩٠م)** التنمية البشرية في العالم ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة .
٢/ **الاطلس التنموي الالكتروني (٢٠٠٧م)** ولاية النيل الأبيض.
٣/ **التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠١٣م)** المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم
٤/ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٨م)** دراسة افي لمجالات الاستثمار الزراعي في النيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة ، الخرطوم .
٥/ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٤م)** السياسات الزراعية في عقد الثمنينات في السودان ، الخرطوم .
٦/ **المنظمة العربية للتنمية (١٩٩٥م)** الندوة القومية حول الإرشاد الزراعي في الوطن العربي ، صنعاء .
٧/ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٨م)** تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية ، الخرطوم .
٨/ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٩م)** معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية بالوطن العربي ، الخرطوم .
٩/ **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٧م)** معالجة قضايا تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي، الخرطوم .
١٠/ **وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري (٢٠٢١)** ولاية النيل الأبيض ،كوستي
١١/ **وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري (٢٠١٠)** ولاية النيل الأبيض ،كوستي
١٢/ **وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري (٢٠١٣)** ولاية النيل الأبيض ،كوستي
١٣/ **المك الشيخ محمد (٢٠٠٠م)** التمويل الزراعي بالسودان وضرورة التأمين عليه . ورشة عمل التمويل الزراعي ومشاكل المزارعين في ولاية القضارف ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم .
١٤/ **حمد مصطفى (١٩٩٩م)** سمات وملامح القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض ، هيئة البحوث الزراعية بولاية النيل الأبيض ، كوستي .
١٥/ **نمر معتصم بشير (١٩٩٨م)** ترقية البيئة وآثرها على الحفاظ على الموارد الطبيعية ، المؤتمر الثامن ، الخرطوم .
١٦/ **الحسن سويداء أحمد الزين (١٩٩٨م)** السياسات الحكومية والأمن الغذائي بولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم .
١٧/ **الحسين دفع الله الطيب يوسف (٢٠١٢)** خصخصة مشاريع النيل الأبيض الزراعية وأثرها على تنمية المجتمعات الزراعية الريفية – دراسة مشروعي وكرة وعريك - بمحليتي الدويم وأم رمتة ١٩٦٨-٢٠١٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بخت الرضا.
١٨/ **علي عرفة الحاج محمد (٢٠٠٤م)** مشاريع النيل الأبيض الزراعية عوامل وأثار التدهور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم .
١٩/ **محمد سوسن إبراهيم (٢٠٠٢م)** القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في السودان بالتركيز على الفترة من ١٩٩٠م – ٢٠٠١م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم .
المقابلات:
١/ **الرفاعي أحمد (٢٠١٣/١٢/١٠م)** نائب مدير الإنتاج الزراعي ، الدويم.
٢/ **الصديق محمد عبد الله (٢٠١٣/١٢/١٥م)** مدير مشروع أبقر الزراعية .
٣/ **يوسف عبد الدائم (٢٠١٣/١٢/١٩م)** المدير المقيم لمشروع عريك الزراعي .
1.**Davis H.R.J (1986)** Rural development and resources management in the white Nile Province, Sudan , The United Nations , University of Tokyo , Japan.

2.**Egemi O. A. (1986)** Anatural resources in ventory and monitoring in the Northern White Nile province . M. A , thesis University of Khartoum.
3.**Prasad K.N. (1991)** Indian rural problems , New Delhi
4.**Trilsbach Anthony (1983)** Desertification and rural change in central Sudan .Ph.D. thesis,University Wales .